الجمهوريه التونسيه
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيـــــــدرئـــــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 2018/385

تونس في 26 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية بمعنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضـــــــوع: بخصوص عدم تطبيق قانون الطرقات.

سيدي الوزير، سلاما واحتراما، أما بعد،

وصلتنا الشاكية من المواطن مختار بن عمر (الشكاية مفصلة في المصاحيب)

سيدي الوزير، الرجاء منكم التفضل بالتوضيح

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدي الوزير، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

النائب ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب:www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني:yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك:www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الحمد لله

زرمدين في 16 جويلة 2018

العارض: مختار بن عمر

ب ت و عدد 02849160

متفقد تعليم ثانوي متقاعد

67 نهج المنجي سليم 5040 زرمدين

ولاية المنستير

الهاتف: 98607227

الضدّ: السلطة الجهويّة ممثلة في السيد

والـــــي المنستيـــــــر

الموضوع: الفساد الإداري والمالي

جناب السيد المحترم ياسين العيّاري

النّائبة بمجلس نوّاب الشعب

باسمي وباسم أهالي مدينة زرمدين يشرّفني إعلامكم أنّ السيد والي المنستير يرفض إعطاء الإذن للسلط الأمنيّة الجهويّة والمحليّة بتطبيق قانون الطرقات على الشاحنات الثقيلة الناقلة لمادّتي الطفل والرمل من المقاطع إلى مصانع الآجر مرورا بالمدينة منذ أكثر من سبع سنوات لما لأصحاب الشاحنات من نفوذ ماليّ اشتروا به كلّ الذمم مقابل السكوت عن مخالفات عديدة يتعلق بعضها بقانون الطرقات وبعضها الآخر بالتهرب الجبائي وسببوا للمتساكنين أضرارا مادية ومعنويّة لا تحصى وحرموا خزينة الدولة أموالا تعدّ بالمليارات والسلطات الجهويّة والأمنية منحازة لأصحاب النفوذ المالي غير مبالية بتشكيات المواطنين.

هذه الرّسالة هي نداء استغاثة من أجل إلزام سلطات الإشراف الإداريّة والأمنيّة بتطبيق القانون ووضع حدّ للمأساة التي يعيشها أهالي زرمدين بسبب الشاحنات ومحاسبة السلطة الجهوية عن الفساد المالي فالرجاء إيقاف هذا النزيف ولكم الشكر والسلام.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

بطاقة عدد 1

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب ياسين العياري

موضوع السؤال:

حول عدم تطبيق قانون الطرقات ؟

نص الإجابة:

- تعتبر الطريق المشار إليها بسؤال السيد النائب، والمعروفة بطريق المقاطع – زرمدين، الطريق الوحيدة التي بالإمكان إستغلالها لنقل مادتي الطفل والرمل وذلك لتزويد كافة مصانع الآجر بالجهة والتي تشغل قرابة 13 ألف عامل أصيلي معتمديتي زرمدين وبني حسان.
- تم التوصل إلى إنهاء كافة الإشكاليات المتسببة في تعطيل إنجاز مشروع مدركة الساحل والذي سيتم الإنطلاق في إنجازه في أقرب الآجال بما سيساهم في إرساء حل نهائي للإشكال المطروح.
- يتمثل المشروع في طريق حزامية تمتد على مسافة 05 كيلومترات إنطلاقا من الطريق الجهوية رقم 93 على مستوى مفترق التوبة (النقطة الكيلومترية 17) ومنها مباشرة إلى الطريق الجهوية رقم 94 الرابطة بين زرمدين ومنزل حياة.
- يسجل في عدة أحيان عدم إلتزام سائقي الشاحنات المذكورة بالمسلك المخصص لهم ليتخذوا مسالك أخرى، علما وأنه يتم التصدي لهذه التجاوزات من طرف الوحدات الأمنية المعنية بمرجع النظر من خلال تحرير المخالفات وإجراء اللازم في شأنهم، في نطاق القانون، حيث تم سنة 2017 تسجيل 60 مخالفة مرورية من أجل السير في الإتجاه المخالف ومن أجل نقل الحمولة المتناثرة، كما تم، خلال الـ 7 أشهر الأولى من سنة 2018 ، تسجيل 24 مخالفة مرورية في ذات الغرض. مع الإشارة إلى أن المجهودات متواصلة للتصدي لهذه المخالفات والحد منها من خلال تطبيق القانون ضد المخالفين.